مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - 50 - (193) 2024
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i193.311

الجرائم الإلكترونية الممارسة ضد المرأة الكويتية وآليات الحد منها: دراسة ميدانية

محمد منيف العجمي[1]

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة الكشف عن الجرائم الإلكترونية الممارسة ضد المرأة الكويتية وآليات الحد منها. **المنهج:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت الاستبانة على المشاركات، وهن 842 من النساء الكويتيات، موزعات وفق متغيرات الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والعمر. **النتائج:** أشارت النتائج إلى أن درجة تعرض المرأة للتنمر الإلكتروني جاءت مرتفعة، وأن درجة تعرض المرأة الكويتية لجريمة التحرش الإلكتروني جاءت مرتفعة، وأن درجة تعرضها للإرهاب الإلكتروني جاءت مرتفعة، وأن موافقة المشاركات على آليات الحد من الجرائم الإلكترونية الممارسة ضد المرأة الكويتية جاءت مرتفعة، وأنه توجد فروق في استجابات المشاركات تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية لصالح غير المتزوجات، وأنه لا توجد فروق في استجابات المشاركات تعزى لمتغير المستوى التعليمي والعمر. **الخاتمة:** إن المرأة الكويتية تتعرض للجرائم الإلكترونية بدرجة مرتفعة، ولخطورة هذا الأمر فإنه من الأهمية تركيز الإعلام على التوعية بالجرائم الإلكترونية الممارسة ضد المرأة الكويتية، وكذلك كيفية الوقاية منها، تدعيم البرامج والمقررات الدراسية في مختلف المراحل التعليمية بمحتوى يرفع من الوعي بالجرائم الإلكترونية بصفة عامة وكيفية الوقاية منها، وتدريب الأسرة من خلال برامج تدريبية تسهم في رفع وعيها بالأمن السيبراني وكيفية وقاية أفرادها من الجرائم الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الجرائم الإلكترونية، التنمر الإلكتروني، التحرش الإلكتروني، الإرهاب الإلكتروني، المرأة الكويتية

(1) أستاذ مشارك، قسم الدراسات الاجتماعية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.
الإيميل: m_alajmi95@hotmail.com

- تُسلّم البحث في: 2023/7/13، عُدّل في: 2023/11/26، أجيز للنشر في: 2023/11/29.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

للاستشهار بهذه المقالة انظر ص. 163

Electronic crimes against Kuwaiti women and mechanisms for mitigation: A field study

Mohammed M. Alajmi[(1)]

Abstract

Objectives: This study aimed to uncover electronic crimes committed against Kuwaiti women and explore mechanisms to mitigate them. **Method**: The study used a descriptive approach as a questionnaire was administered to 842 Kuwaiti women. The participants were distributed according to social status, educational level and age variables. **Results**: The results indicated that the degree of women's exposure to cyberbullying was high, as was their exposure to electronic harassment and electronic terrorism. The study also found a high level of agreement within the participants regarding mechanisms to mitigate electronic crimes against Kuwaiti women. There were significant differences in the responses of the participants based on social status variable, in favor of unmarried women. However, there were no differences in responses related to educational level and age. **Conclusion**: Kuwaiti women are exposed to a high degree of electronic crimes, and due to the seriousness of this matter, it is imperative for the media to focus on raising awareness about electronic crimes perpetrated against Kuwaiti women, as well as the methods of prevention. Strengthening programs and curricula at various educational stages with content that enhances awareness of electronic crimes in general and how to prevent them is essential. Additionally, training families through educational programs that contribute to raising their awareness of cybersecurity and how to protect individuals from electronic crimes is crucial.

Keywords: electronic crimes, cyberbullying, electronic harassment, electronic terrorism, Kuwaiti women

(1) Associate Professor, Department of Social Studies, PAAET, Kuwait. Email: m_alajmi95@hotmail.com

- Submitted: 13/7/2023, Revised: 26/11/2023, Accepted: 29/11/2023.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

To cite p. 163

المقدمة

زادت وتيرة التطورات في الحياة منذ انتشار الإنترنت على نطاق واسع حول العالم، وأصبح الإنترنت واقعاً عملياً داخل مؤسسات المجتمع المختلفة، ومنها التعليم. وظهرت مواقع للتواصل الاجتماعي، وأضحت واسعة الانتشار والتنوع؛ ولانتشار الإنترنت آثار سلبية ومنها الجرائم الإلكترونية التي أكدت العديد من الدراسات خطورتها منذ سيطرت وسائل التواصل الاجتماعي على الأفراد والجماعات، وقد نالت الجرائم الإلكترونية اهتماماً متزايداً بسبب تزايد معدلات انتشارها (Zhou et al., 2013, p. 637).

ويرى الباحث أنه على الرغم من أهمية وسائل الإعلام الجديدة وإيجابيتها فإن من سلبياتها أنها أصبحت من أهم الوسائل التي ارتكزت عليها المخططات الإستراتيجية الإرهابية لنشر العنف والفوضى والإرهاب والأعمال الإجرامية، ونشر الشائعات والأخبار المغلوطة، وزعزعة القناعات الفكرية والثوابت العقائدية والمقومات الأخلاقية والاجتماعية التي من شأنها إحداث بلبلة داخل المجتمع وخلق حالة لا أمن؛ مما جعلها تشكل خطراً على الأمن القومي الخاص بكل الدول.

وأشارت البحوث الحديثة في علم اجتماع الجريمة إلى أن الإنترنت يؤدي الآن دوراً حيوياً في تكوين مفردات الثّقافات الفرعية المنحرفة والإجرامية، بغض النظر عما إذا كانت تنطوي على جرائم، تحدث في بيئات حقيقية، أو افتراضية، وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي، والمنصات الرقمية على شبكة الإنترنت منصة مجهولة المصدر للأفراد؛ لتبادل مصالحهم، ووجهات نظرهم، ومعتقداتهم المشتركة حول الأنشطة، وقد تشجع المشاركة في هذه المجتمعات على تعزيز ثقافة فرعية منحرفة من خلال قبول مبررات للأنشطة الإجرامية، وأساليب ارتكاب الجرائم (Hamm, 2017).

وعلى الرغم من حداثة عهد الجرائم الإلكترونية فإنها تطورت بشكل سريع، وبالوتيرة نفسها تعددت أنماطها بدءاً بجرائم السرقة والاحتيال.... هذا التطور المخيف في أنماط الجرائم الإلكترونية في وقت وجيز جعل المستهلك يفقد الثقة ويتخوف من استعمال المعلوماتية (إبقال، 2017، ص.152).

ومن الملاحظ أن معدلات الجرائم الإلكترونية في ارتفاع مستمر عالمياً، ووتيرة أسرع في المجتمع الكويتي، والمجتمعات الخليجية عامة؛ وذلك ناتج من أسباب عدة، أهمها: التحسن المستمر في سرعات الاتصال بالإنترنت، انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي المحمولة Laptops وأجهزة الاتصال التلفوني النقالة الذكية، زيادة استخدام البرمجيات، سواء في الشركات الكبرى وأنشطة الأعمال، أو تطبيقات الوسائط الاجتماعية، تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية والأنشطة المصرفية وخدماتها عبر الإنترنت (خالد، 2023).

وقد حذّرت أول دراسة حكومية ميدانية أجرتها إدارة الإحصاء والبحوث في وزارة العدل (2023) من تزايد الجرائم الإلكترونية في المجتمع الكويتي، مبيّنة أن نحو 75% من المواطنين والمقيمين يستخدمون شبكة الإنترنت بصورة يومية، وكشفت الدراسة أن الجرائم الإلكترونية قفزت من 20% إلى 170% خلال الفترة من 2014-2016، وأظهرت البيانات أن أكثرية قضايا الجرائم الإلكترونية المسجّلة خلال الفترة من 2010 حتى 2016 تتمركز في جرائم بعينها، أكثرها وقوعاً جريمة إساءة استخدام الهاتف ومجال المحتوى التقني، ثم جرائم السب والقذف، وتبين من خلال الاستقصاء الميداني أن 80% من المشمولين بالدراسة شهدوا حالات تغرير بالنساء عبر الإنترنت، فيما أكد 57% عدم وجود رقابة من الجهات المعنية على المواقع المحظورة، كما امتدت الجرائم الإلكترونية إلى المتاجرة بالبشر، والتهديد بالقتل، وهتك الأعراض، وتعنيف الأطفال أو التغرير بهم، كما أصبحت بعض الحسابات البنكية في مرمى القراصنة (الهاكرز)، وحذرت الدراسة كذلك من أن جهات حكومية حيوية تعرضت للاختراق (وزارة العدل الكويتية، 2023).

ويرى الباحث أن ظاهرة الجرائم الإلكترونية تعدّ ظاهرة إجرامية مستجدة، إلا أنها تستهدف المعطيات بدلالتها التقنية الواسعة (بيانات ومعلومات وبرامج). وقيم مادية ومعنوية بمختلف أنواعها؛ ولهذا ينبغي الالتفات بجدية إلى معالجة هذه الظاهرة. ويشير الواقع إلى أنه مع نمو حياة المرأة؛ لتتجاوز القيود التقليدية على أساس النوع الاجتماعي، فإن تورطها في الجريمة يصبح شبيهاً بحياة الرجل، وكان مفتاح بعض

الحجج أن مشاركة المرأة المتزايدة في أماكن العمل من شأنها أن توفّر فرصة إجرامية (Galvin, 2020, p. 61).

وتعاني المرأة العربية من كثير من الجرائم الإلكترونية؛ إذ إن صورة المرأة – بصفة عامة– ما زالت تعرض عبر وسائل الإعلام الجديد على أنها سلعة يتاجر بها كل من سولت له نفسه ذلك، وأصبحت الحسابات الإلكترونية الخاصة بالمرأة مشاعاً لكل قرصان أو مجرم إلكتروني، له نزوات عدوانية ضدها، سواء كانت مكبوتة أو معلنة، كما أن التهديدات المتنوعة على مختلف صفحات الويب لا تتوقف، بل هي في تزايد مستمر، حتى الحياة الخاصة للمرأة وحياتها الزوجية والمهنية أصبحت محل تهديد دائم، فكم من امرأة طلقت وطردت من وظيفتها أو بيتها بسبب هذه التحرشات التكنولوجية، وعلى الرغم من محاولات التصدي لمثل هذه التحرشات والجرائم فإنها غير كافية لكفّ يد العنف والإجرام الإلكتروني ضد المرأة العربية على وجه العموم (بن غذفة والقص، 2017، ص.43).

مشكلة الدراسة

أكدت دراسات عديدة أن للجرائم الإلكترونية تأثيراً سلبياً على الأمن الشخصي والاجتماعي والعالمي ولا سيما بين الشباب (أغزان، 2011؛ محسن، 2013؛ اللوزي والذنيبات، 2015)، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا تزال هناك فجوة واضحة بين البلدان؛ من حيث الوعي والفهم والمعرفة والقدرة على نشر الإستراتيجيات والقدرات والبرامج الملائمة لضمان الاستخدام المناسب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ بوصفها عوامل تمكينية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ناصف، 2018، ص.19).

وأشارت دراسة المنتشري وحريري (2020) إلى أن المخاطر المترتبة على الجرائم الإلكترونية تشمل جميع مستخدمي الإنترنت حول العالم: أفراداً ومؤسسات ووزارات، إضافة إلى أنها لا تقتصر على فئة عمرية دون أخرى. كما كشفت نتائج دراسة قطب (2021) أن هناك زيادة في نسبة الجرائم الإلكترونية نتيجة لضعف الوعي بالأمن السيبراني لدى أفراد المجتمع.

وبناءً على تزايد انتشار الجرائم الإلكترونية؛ فقد اهتم الباحثون التربويون بمعرفة واقع الوعي بكيفية التعامل معها وكيفية تعزيز الأمن السيبراني لدى المجتمعات وأهمية ذلك للحد من مخاطره في مختلف المراحل والفئات العمرية؛ كدراسة (التمياني، 2021؛ السواط وآخرون؛ 2020، الصانع وآخرين؛ 2020، الصحفي وعسكول؛ 2019؛ فرج، 2022) وكذلك في الدراسات الأجنبية؛ مثل دراسة (Al-Naser et al. ,2019; Amankwa ,2021; Muir & Joinson, 2020)

وفي ضوء ما سبق؛ تتحدد مشكلة الدراسة في تزايد نسبة انتشار الجرائم الإلكترونية وتعرض المرأة لها، بالإضافة إلى ما أوصت به العديد من الدراسات السابقة من ضرورة التوعية بهذه الجرائم وكيفية الحد منها. ولذا تأتي هذه الدراسة للكشف عن أبرز الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة الكويتية وتقديم الآليات المقترحة للحد منها، وهذا ما تستهدفه الدراسة.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع تعرض المرأة الكويتية للجرائم الإلكترونية وبيان الآليات المقترحة للحد منها، وذلك من خلال ما يلي:

- بيان مدى تعرض المرأة الكويتية للتحرش الإلكتروني.
- تحديد مدى تعرض المرأة الكويتية للإرهاب الإلكتروني.
- الكشف عن مدى تعرض المرأة الكويتية للتنمر الإلكتروني.
- تحديد السبل المقترحة للحد من الجرائم الإلكترونية ضد المرأة الكويتية.
- بيان مدى تأثير متغير المستوى التعليمي (أقل من جامعي/جامعي/فوق الجامعي) والحالة الاجتماعية (متزوجة/عزباء) والعمر (من 20 إلى أقل من 30 سنة/من 30 إلى أقل من 40 سنة/40 سنة فأكثر) في رؤية المشاركات لواقع تعرض المرأة الكويتية للجرائم الإلكترونية والآليات المقترحة للحد منها.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما واقع تعرض المرأة الكويتية للجرائم الإلكترونية والآليات المقترحة للحد منها؟ وتفرعت عنه الأسئلة الآتية:

1 - ما مدى تعرض المرأة الكويتية للتحرش الإلكتروني؟
2 - ما مدى تعرض المرأة الكويتية للإرهاب الإلكتروني؟
3 - ما مدى تعرض المرأة الكويتية للتنمر الإلكتروني؟
4 - ما السبل المقترحة للحد من الجرائم الإلكترونية ضد المرأة الكويتية؟
5 - ما مدى تأثير متغيرات المستوى التعليمي (أقل من جامعي/جامعي/فوق الجامعي) والحالة الاجتماعية (متزوجة/عزباء) والعمر (من 20 إلى أقل من 30 سنة/من 30 إلى أقل من 40 سنة/40 سنة فأكثر) في رؤية عينة الدراسة لواقع تعرض المرأة الكويتية للجرائم الإلكترونية والآليات المقترحة للحد منها؟.

أهمية الدراسة

تستمد المرأة أهميتها من أنها تمثل نصف المجتمع؛ مما يترتب عليه ضرورة الاهتمام بقضاياها وما تتعرض له من تحديات، بجانب تزايد معدلات الجريمة الإلكترونية عامة وضد النساء على وجه الخصوص؛ مما يتطلب دراسات علمية حول هذه الظاهرة، بالإضافة إلى إثراء الأدب النظري فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية وآليات التعامل الإيجابي معها، كما تعد الدراسة استجابة لتوصية العديد من الدراسات والمؤتمرات التي أجريت حول الجرائم الإلكترونية، وأوصت بمزيد من الدراسات حول هذه الظاهرة.

كما يمكن للدراسة إفادة النساء اللاتي تعرضن للجرائم الإلكترونية ببيان كيفية التعامل الإيجابي معها، وإفادة المؤسسات التربوية المهتمة بالجرائم الإلكترونية والتوعية بها، من خلال ما تسفر عنه الدراسة من نتائج يمكن الاستفادة منها في ذلك، بجانب إفادة الأسرة بما تسفر عنه من نتائج، يمكن الأخذ بها في توعية أفرادها بالجرائم الإلكترونية وكيفية التعامل الإيجابي معها وقائياً وعلاجاً.

الإطار النظري

الجرائم الإلكترونية

تعرّف الجرائم الإلكترونية بأنها "الممارسات التي توقع ضد فرد أو مجموعة مع توافر باعث إجرامي؛ بهدف التسبب بالأذى لسمعة الضحية عمداً، أو إلحاق الضرر النفسي والبدني به، سواء أكان ذلك بأسلوب مباشر أم غير مباشر، بالاستعانة بشبكات الاتّصال الحديثة؛ كالإنترنت" (عباد، 2016، ص.35)، وما تتبعها من أدوات؛ كالبريد الإلكتروني، وغرف المحادثة، والهواتف المحمولة وما تتبعها من أدوات، كرسائل الوسائط المتعدّدة.

ويعرّفها البداينة (1420هـ) بأنها "أي عمل غير قانوني يستخدم فيه الحاسب كأداة، أو موضوع للجريمة" (ص.102). وفي كل الأحوال فجريمة الحاسب الآلي "لا تعترف بالحدود بين الدول ولا حتى بين القارات؛ فهي جريمة تقع في أغلب الأحيان عبر حدود دولية كثيرة" (عيد، 1419هـ، ص.252).

وللجريمة الإلكترونية مسميات عدة، منها جرائم الكمبيوتر والإنترنت، وجرائم التقنية العالية والجريمة الإلكترونية؛ والجريمة السيبرانية، وجريمة أصحاب الياقات البيضاء، وغالباً ما تكون الاعتداءات على الكيانات المعنوية المتعلقة بقيمتها الإستراتيجية؛ كمخازن المعلومات، وهذا أهم ما يميز الجرائم الإلكترونية عن غيرها من الجرائم؛ فهي تتعلق بالكيانات المعنوية ذات القيمة المادية أو القيمة المعنوية البحتة أو كلتيهما معاً، وهذا هو أساسها الذي لا يمكن تصور وجود جريمة إلكترونية من دونها، فلولا هذا الأساس لكانت من الجرائم العادية التي تخضع للقانون الجنائي التقليدي (قجاج، 2016، ص.124).

وتعرف الجرائم الإلكترونية إجرائياً بأنها كل أشكال العنف أو المضايقات أو الخروج على أعراف المجتمع وتقاليده؛ بهدف الإساءة للمرأة، أو التقليل من شأنها، أو تعريضها للابتزاز، أو تحصيل مكتسبات غير مشروعة منها باستخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية.

نماذج من جرائم التقنية الحديثة للمعلومات. جرائم تقنية المعلومات هي "جرائم تقنية تنشأ في الخفاء، يقوم بها مجرمون أذكياء يمتلكون أدوات المعرفة التقنية، التي توجه للنيل من الحق في المعلومات وتطول اعتداءاتها معطيات الكمبيوتر المخزونة والمعلومات المنقولة وفي مقدمتها الإنترنت" (الجنبي، 2003، ص.10). وهذا يظهر لنا مدى خطورة هذه الجرائم؛ إذ هي "تطول المجتمع وتمس الحياة الخاصة والأسرية للأفراد وتهدد الأمن والاستقرار وتشيع الرعب والفوضى في المجتمع"(حسن، 2004، ص.12). وتركز الدراسة على الجرائم الإلكترونية الآتية:

التحرش الإلكتروني. تتعدد أنماط التحرش الإلكتروني بشكل عام؛ لتشمل التحرش اللفظي؛ كإرسال كلمات تخدش الحياء، أو التحدث بكلمات ذات إيحاء جنسي، وكذلك التحرش البصري عن طريق إرسال الصور أو مقاطع جنسية للمتحرش ذاته، أو لغيره، أو طلبه من الضحية لكشف عن أجزاء من الجسد (المعبى، 2020).

وقد أوضحت الخطابي في برنامج الأمان الأسري الوطني (2020) أن أشكال التحرش الإلكتروني تتنوع؛ فمنها ما يسمى بالاستمالة أو التغرير، وهي من أكثر الأشكال انتشاراً بين المتحرشين إلكترونياً، وتتمثل في بناء بعض المشاعر والتودد والملاطفة، وتعدّ وسيلة ميسرة، سواء للتحرش الجنسي الإلكتروني أو التوصل إلى تحرش جنسي فعلي. والنوع الآخر هو حث الأفراد على القيام بأفعال جنسية أو مشاهدتها وإثارة الشهوة الجنسية عند البالغين، وأضافت أن أحد أشكال التحرش الإلكتروني يتمثل في عرض المواد؛ كالصور والفيديوهات، التي تحمل أعضاء تناسلية تثير شهوة البالغين. ومما لا شك فيه أن التحرش الجنسي الإلكتروني يعرض الضحية للعديد من المشكلات السلوكية، والنفسية، والاجتماعية، وتتفاوت في تأثيرها من فرد إلى آخر؛ فمنهم من لا تظهر عليه الأعراض، وتختلف من عمر إلى آخر.

ونستنتج مما سبق أنه يجب أن تتكاتف الجهات ذات العلاقة، على حماية أفراد المجتمع، وتعمل معاً لحمايته من التحرش الجنسي الإلكتروني بجميع أشكاله، أو استخدامه واستغلاله في الممارسات الجنسية غير المشروعة بمقابل أو غير مقابل، وكذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. كما أن من المهمّ توفير بيئة إلكترونية آمنة عن

طريق التوعية بالأمن السيبراني وتمكينه من استخدامها؛ بما يضمن سلامته وحماية حياته من المخاطر المختلفة.

الإرهاب الإلكتروني. يعرف الإرهاب الإلكتروني بأنه

الأنشطة الإجرامية التي يقوم بها بعض الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع الافتراضي أو من خلاله؛ استناداً إلى وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأساليبها؛ بهدف ترويع الأفراد والمجتمعات وإشاعة الفوضى بينهم أو الاستيلاء على النظم المعلوماتية أو تدميرها أو استغلالها بأي شكل من أشكال الاستغلال السيئ (آل رشود، 2020، ص.27).

والإرهاب الإلكتروني: هو "اختراقاتٌ للأنظمة الأمنيّة الحيوية على مواقع الإنترنت، تكون جزءاً من مجهود منظّم لمجموعة من الإرهابيين الإلكترونيين أو وكالات مخابرات دوليّة، أو أيّ جماعات تسعى للاستفادة من ثغرات هذه المواقع والأنظمة"(حاجي، 2015، ص.7).

ويهدف الإرهاب الإلكتروني عامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف غير المشروعة والعدوانية، وذلك نظراً لأنها تقوم على تدمير أجهزة الآخرين، وقد حددها كل من (البحيري، 2012؛ جعيجع وتيغزة، 2021، عطية، 2014) فيما يأتي: 1- تهديد السلطات العامة والمنظمات الدولية وابتزازها. 2- إلحاق الضرر بالبنى المعلوماتية الأساسية وتدميرها، والإضرار بوسائل الاتصالات وتقنية المعلومات، أو بالأموال والمنشآت العامة والخاصة. 3- نشر الخوف والرعب بين الأشخاص والدول والشعوب المختلفة. 4- الإخلال بالنظام العام، والأمن المعلوماتي، وزعزعة الطمأنينة. 5- تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر. 6- جمع الأموال والاستيلاء عليها. 7- الدعاية والإعلان، وجذب الانتباه، وإثارة الرأي العام. 8- الانتقام من الخصوم.

التنمر الإلكتروني. التنمر هو إيقاع الأذى الجسمي، أو النفسي، أو العاطفي، أو الإحراج أو السخرية من قبل فرد متنمر على آخر أضعف منه، أو أصغر منه أو لأي سبب من الأسباب وبشكل متكرر(Jaana et al., 2011). والمتنمر هو الذي يضايق، أو يخيف، أو يهدد، أو يؤذي الآخرين الذين لا يتمتعون بنفس درجة القوة التي يتمتع

بها، وهو يخيف غيره من الأفراد، ويجبرهم على فعل ما يريد بنبرته الصوتية العالية واستخدام التهديد (موسى وفرحان، 2013، ص.36).

وتتعدد الأسباب التي تكمن وراء ظاهرة التنمر الإلكتروني، وتختلف باختلاف الفئات العمرية والمجتمعات التي توجد فيها، ولكن يتفق بعض الباحثين عامة على أسباب عدة مشتركة لهذه الظاهرة، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- اضطراب العلاقات الاجتماعية والأسرية لمسيئي استخدام الإنترنت؛ إذ توجد علاقة طردية بين إساءة استخدام الإنترنت واضطراب السلوك الاجتماعي، والميل إلى الهروب من الواقع الفعلي، وارتفاع مستوى الشعور بالوحدة النفسية والخوف من التفاعل مع الآخرين (Whang & Chang, 2003)، ويتسم المتنمرون إلكترونياً بقلة قدرتهم على التحمل والانتماء (Dilmac, 2009).
- تعد سمة العدوان لدى الأطفال منبئاً بالتنمر الإلكتروني؛ إذ توجد علاقة بين عنف الطالب في المرحلة الابتدائية واستمراره على السلوك نفسه للعنف في المراحل التعليمية الأعلى (Dilmac, 2009, p. 1307).
- تعاطي المخدرات؛ إذ قد يرتبط التنمر عن طريق الإنترنت بتعاطي المخدرات والسلوك العدواني والتفكير في الانتحار لدى بعض الطلاب (Litwiller & Brausch, 2013).
- كثرة التعرض للأذى، والأضرار النفسية؛ إذ تؤديان إلى كثرة استخدام الطفل للخط المفتوح، الذي يرتبط أيضاً بالمشكلات المدرسية التعليمية؛ ومن ثم اتجاه سلوكهم نحو السلوك الجانح (Hinduja & Patchin, 2007).
- سوء التنشئة الأسرية؛ وهو يعد أهم سبب للتنمر ضد المعلمين (Yavuzer et al., 2009).

تتمثل الآثار السلبية المترتبة على التنمر الإلكتروني في عدة نقاط تزداد حدتها من مرحلة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر تبعاً لبعض المتغيرات الأخرى المرتبطة بها، ومن أبرز هذه الآثار ما يأتي:

- التأثير على السلوك الانتحاري والسلوك العدواني واستخدام المخدرات، والسلوك الجنسي غير المأمون (Litwiller & Brausch, 2013).

- رغبة ضحاياه في ترك المدرسة إلى جانب ظهور الخوف والقلق عليهم (Sezer et al., 2013).
- ظهور العديد من الاضطرابات ومشاعر العزلة والاغتراب؛ إثر تفاقم الشعور بالذنب عند ضحاياه.

أبرز الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة

النظريات الراديكاليّة في علم اجتماع الجريمة. يركّز علم الجريمة في حالات الصراع على البناء الاجتماعي؛ فعلماء الجريمة الراديكاليون يقترحون في حالات الصراع "نظريةً بنيوية"؛ لأن الأسباب الرئيسية للجريمة تتعلق بخصائص مجتمعات بأكملها، وليس بخصائص الأفراد أو الجماعات داخل تلك المجتمعات. فالناس يميلون إلى التصرف بطرق تتسق مع قيمهم الأخلاقية، ومصالحهم الاقتصادية، وتميل قيمهم الأخلاقية إلى أن تتشكل من خلال مصالحهم الاقتصادية، في حين تميل مصالحهم الاقتصادية إلى أن تتشكل من خلال موقعهم في البناء الاجتماعي. كل هذه النتائج تؤكد أن السلوكيات الفردية تميل إلى أن تكون متسقة مع المصالح (Arrigo & Bernard, 1997, p. 41).

إذن، يمكن اعتبار علم الجريمة الراديكالي شكلاً من أشكال علم الجريمة الصراعي، وهو يتناول عموماً السلطة الاقتصادية والسياسية، ولكنه لا يتضمن أي تأكيدات عن كيفية اكتساب تلك السلطة، أو الاحتفاظ بها. وتؤكد النظرية الراديكالية أن القّوة السياسية والاقتصادية تقوم في نهاية المطاف على ملكية وسائل الإنتاج، ويفترض علم الجريمة الصراعي ضمناً أن السلطة يمكن توزيعها على نحو غير متكافئ حتى في المجتمعات التي تملك وسائل الإنتاج بشكل مشترك (Arrigo & Bernard, 1997, p.41).

ومن ثم؛ يدرس علم الجريمة الراديكالي الصراع الذي ينشأ بين الأفراد والجماعات في المجتمع الذي يكافح من أجل اكتساب وتراكم رأس المال، والقّوة الاقتصادية. ووفقاً لعلماء الجريمة الراديكاليين؛ فإن المصالح المعرضة للخطر في ظل النزعة الاستهلاكية الواضحة للرأسمالية المتأخرة هي الثروة والدخل، ويجب فهم هذه المصالح فيما يتعلق بالاقتصاد السياسي الأكبر (التحليل الكلي)، وقدرته على تكييف المزيد من الأحداث المحلية، والفورية (تحليل على المستوى الجزئي).

هذا، وقد حقق علم الجريمة الراديكالي حضوراً كبيراً في مجال علم الجريمة على مدى العقود العديدة الماضية، وقد أنتج علم الجريمة الراديكالي إطاراً لفهم الجريمة، والعدالة الجنائية بتحدي الافتراضات الأساسية لعلم الجريمة التقليدي؛ ومن ثم، يمكن تحديد جذور علم الجريمة الراديكالي في النظرية الماركسية، كما قدمت نظرية الصراع نقطة انطلاق مهمة لتطوير علم الجريمة الراديكالي، والنقدي. وبشكل أكثر تحديداً، كانت مدرسة بيركلي لعلم الجريمة في الولايات المتحدة، والمؤتمرات الوطنية للانحراف في المملكة المتحدة مصادر مؤثرة لظهور علم الجريمة الراديكالي، وقد استهدف علم الجريمة الراديكالي بإيجاز نقداً للهيمنة، وعدم المساواة، والظلم، وتوقّف علم الجريمة الراديكالي عند دراسة موضوعات من قبيل جرائم الصفوة، الإيذاء الجنسي، عنف الشريك الحميم، القمع العنصري، جرائم التطرف، الحرب على المخدرات، انتهاكات حقوق المهاجرين، العدالة الجنائية، عقوبة الإعدام (Friedrichs, 2018).

الاتجاه الصراعي الجديد. يرى هذا الاتجاه أن الجريمة، والانحراف يعد انعكاساً للصراع بين مصالح الأفراد والجماعات في المجتمع، فالجماعات، والفئات، والأفراد، تتصارع فيما بينها؛ بسبب المصالح، والمنافع، والأوضاع الاجتماعية التي يطمح كل فرد، وكل جماعة إليها، ويترتب على هذا الصراع ارتكاب السلوك الانحرافي والجريمة. هذا، وقد اعتمد هذا الاتجاه على مفاهيم نفسية واجتماعية في تفسير السلوك الانحرافي، وارتكاب الجريمة، واعتبر رواد الاتجاه الصراعي، وفي مقدمتهم "فولد" أن الصراع أمر محتوم على الجنس البشري؛ نتيجة تباين الجنس البشري؛ من حيث الطموح، والموارد، والمكانة، والطّبقة. كذلك تطور الاتّجاه الصراعي الجديد من خلال كتابات "دافيد جوردون، وكويني، وتايلور، وآخرين". واعتبر "جوردون" أن المجتمع الرأسمالي لا يكفل المساواة، ولا يوفر الأمن الاقتصادي لأفراده، وهو ما يؤدي إلى شيوع السلوك الانحرافي الناجم عن حالة اللامساواة التي يعيشها المجتمع الرأسمالي الذي يكرس التفاوت، وهذا في رأي "ريتشارد كويني" – يكون في خدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة (كما ورد في هلال، 2002، ص.282).

أما مدرسة فرانكفورت؛ فتعد من الاتجاهات النظرية النقدية في علم الاجتماع بزعامة هربرت ماركيوز، وأدورنو، وإريك فروم، وقد اعتمدت على مفاهيم جديدة في تفسير السلوك الانحرافي في المجتمع الرأسمالي، أبرزها:

مفهوم فائض الكبت، الذي قصد به ماركيوز وصف الحضارة الغربية بالكبت المادي، وما يترتب على ذلك من انتشار الأمراض النفسية والانحرافات، أما المفهوم الثّاني؛ فهو مفهوم مبدأ الأداء، ويعني تحول الإنسان العامل إلى أداة، أو آلة، وانفصاله، أو اغترابه عن ذاته، أو ما يسمى بالتسليع لقيم العمل. ولاشك أن كبح الحرية في اختيارات الفرد يترتب عليه استلاب لإنسانيته؛ ومن ثم، جنوحه نحو الانحراف، وارتكاب السلوك الإجرامي (كما ورد في هلال، 2002، ص.286).

كذلك أوضح ماركيوز أن التكنولوجيا الرقمية الحديثة قد صنعت عالماً، تشيع فيه الحاجات المصطنعة، وتنشر ثقافة الاستهلاك الجماهيري المادي، ويتحول الاستهلاك، والنزعة الاستهلاكية -ولا سيما الترفيه- هدفاً في حد ذاته (كما ورد في أحمد، 2017، ص.14).

الاتجاه الفينومينولوجي. جاء الاتجاه الفينومينولوجي كاتجاه مغاير لنظرية الصراع الجديد في تفسير السلوك الانحرافي؛ فهذا الاتجاه يندرج ضمن الاتجاهات النقدية، ولكن من خلال تأصيل منهجية الفهم الذاتي، التي ترتكز على أثر الشعور، أو الوعي في فهم الظّواهر الاجتماعية وتحليلها، ومحاولة إدراك معانيها. ومن ثم؛ اتجه إلى التحليل السوسيولوجي للحياة اليومية، والممارسات الروتينية التي يقوم بها الأشخاص في حياتهم اليومية العادية في بيئاتهم الاجتماعية والثقافية المحددة (هلال، 2002، ص.290).

وقدمت النظرية الظاهراتية منهجية تنهض على الفهم، محاولة منها تجاوز الانتقادات التي وجهت لافتراضات الاتجاه الوضعي، وانطلاقاته الكمية في تفسير الجريمة والانحراف، ومن أبرزها دراسة دوركايم عن الانتحار، ونهضت على تحليل بيانات إحصائية فقط، وتحليل المذكرات الشخصية للقائمين بعملية الانتحار، وربطها بالأزمة الأخلاقية التي تهدد أمن المجتمع؛ نتيجة تأخر الضمير الأخلاقي (كما ورد في إبراهيم، 2020، ص.231) ولذلك، اتجهت النظرية الظّاهراتية نحو عالم الحياة اليومية؛ حيث الوقوف على الخبرات، والتجارب في فهم هذه السلوكيات. كذلك يهتم منظرو الاتجاه الفينومينولوجي بالتجربة، أو الخبرة الذّاتية للمنحرفين، التي تتضمن الإدراك، والمشاعر، والآراء حول الانحراف. ومن هنا؛ يرى منظرو النظرية أن الفهم

الواقعي للانحراف والجريمة، يتطلب دراسة تفسيرات الناس الذاتية لخبراتهم الخاصة فيما يتعلق بالانحراف (سواكري، 2014، ص.413).

الاتجاهات النظرية الحديثة. وهي الاتجاهات التي حاولت تجاوز الاتجاهين السابقين بإشكالاتهما ومساوئهما، ومحاولة تقديم رؤى نظرية جديدة، أو مغايرة لما قدمه الاتجاه التقليدي، والنقدي في علم اجتماع الجريمة، وتحاول هذه الاتجاهات الوقوف على المستجدات، والمعطيات الجديدة في المجتمع المعاصر، وانعكاساتها على تفسير السلوك الإجرامي، ومن هذه الاتجاهات الحديثة المنظور التركيبي، وإعادة إحياء الاتجاه البيولوجي في تفسير الجريمة والانحراف، هذا فضلاً عن الاتجاه الصراعي النقدي الجديد.

وحقيقة الأمر أن هناك محاولات عديدة أجريت؛ للوقوف على التطورات التي طرأت على علم اجتماع الجريمة خلال ربع قرن مضى. ومن أبرز هذه المحاولات دراسة Springer (2014)، التي ناقشت الاتجاهات التي اتخذها علم اجتماع الجريمة في البرازيل منذ ظهوره، في أوائل السبعينيات، وكذلك العوامل التي حالت دون تطور علم الجريمة الحقيقي في البلاد، على غرار ما تم العثور عليه بالفعل في أمريكا الشمالية، وأوضحت الدراسة أن علم الاجتماع البرازيلي تمكن بالفعل من وضع جدول أعمال للبحوث بشأن النظريات التي تفسر تجريم الشرائح الأفقر من السكان، ومحاولة صنع سياسات عامة فعالة ذات صلة بخفض معدلات الجريمة.

على الجانب الآخر قدم Eck & Weisburd (2015) دراستهما حول أماكن الجريمة في نظرية علم اجتماع الجريمة؛ إذ تزايد وعي علماء الجريمة، وممارسي منع الجريمة بأهمية أماكنها. وهنا ظهرت نظريات الحي، التي عادة ما تسلط الضوء على تطور الجناة داخل المناطق الجغرافية، في حين، تؤكد تفسيرات مستوى المكان أحداث الجريمة. وهناك ثلاث رؤى نظرية لأهمية الأماكن في فهم الجريمة: نظرية الاختيار العقلاني، ونظرية النشاط الروتيني، ونظرية نمط الجريمة. وعلى الرغم من أن هذه المنظورات يدعم بعضها بعضاً، فإن نظرية النشاط الروتيني، ونظرية نمط الجريمة توفر تفسيرات مختلفة للجريمة التي تحدث في أماكن مختلفة، وتساعدنا خمسة

مجالات للبحوث على فهم أهمية الأماكن: تركيز الجريمة على مرافق معينة، (مثل: الحانات والجريمة)؛ التركيز العالي للجريمة في بعض العناوين، وغياب الجريمة في عناوين أخرى؛ الآثار الوقائية لمختلف ملامح المكان على تنقل المجرمين، ودراسات حول كيفية اختيار الجناة لأهدافهم. وأشار فيلسون "Felson" إلى أن هذه النشاطات الروتينية المتكررة كانت نتيجة للتغير الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعرض فيلسون عدداً من المؤشرات عن هذا التغير في النشاط اليومي، منها: تمركز الحياة اليومية للمواطن الأمريكي خارج البيت، والزيادة في أعداد النساء العاملات خارج البيت، والزيادة في شغل وقت الفراغ خارج المنزل (كما ورد في الجنفاوي، 2011، ص.118).

الدراسات السابقة

استهدفت دراسة الزعبي (2021) معرفة فاعلية القوانين والتشريعات العربية في مكافحة الجرائم الإلكترونية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها: اتفقت التشـريعات المقارنة التي تعاقب على الجرائم الإلكترونية أنها جريمة عمدية لا تقوم بصورة الخطأ، وإنما جريمة متكاملة العناصر، وأن هنالك قصوراً تشريعياً في القواعد والإجراءات الواجب اتباعها في مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة في قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية، وتتم المحاكمة في الجرائم الإلكترونية ذات الإجراءات المتبعة في الجرائم التقليدية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة سد الفراغ التشريعي في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، على أن يكون شاملاً للقواعد الموضوعية والإجرائية، وضرورة تفعيل التعاون الدولي ومبدأ المساعدة القانونية والقضائية المتبادلة وتسليم المجرمين على المستوى العربي، وتدريب أعضاء الضابطة العدلية، والنيابة العامة، والقضاة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية.

واستهدفت دراسة جبرة وزملائها (Gabra et al., 2020) تعرّف درجة وعي الذكور والإناث من طلاب الجامعات النيجيرية بكيفية حماية أنفسهم من الجرائم والهجمات الإلكترونية، وكيف يمكنهم التخفيف من الهجمات ومعرفة إذا ما كان برنامج التوعية بالأمن السيبراني جزءاً من برنامج الجامعة، وتمثل المشاركون في 376 طالباً من الجامعات النيجيرية، وكان من أبرز النتائج أن الطلاب ادّعوا أن لديهم

معرفة أساسية بالأمن السيبراني، لكنهم ليسوا على دراية بكيفية حماية بياناتهم، كما أن معظم الجامعات ليس لديها برنامج توعية نشط للأمن السيبراني لتحسين معرفة الطلاب حول كيفية حماية أنفسهم من أي تهديدات.

وأجرى الحمادي (2019) دراسة هدفت إلى تناول جريمة الدخول غير المشروع إلى النظام المعلوماتي وفق المشـرع القطري والتشـريع المقارن، وتوصـلت نتائج الدراسـة إلى أن هناك فروقات بين جريمة الدخول غير المشـروع عن الجرائم الأخرى المرتبطة بها، كما أن هناك تبايناً في التشريعات التي تجرم الدخول غير المشروع؛ فالبعض يعتبرها من الجرائم الشكلية، في حين يعتبرها البعض الآخر من الجرائم المادية، بالإضافة إلى ذلك ضيقت بعض التشريعات من محل الجريمة، في حين وسّعت بعض التشريعات محل الجريمة، كما أن هناك تشـريعات تشـترط أن يكون المحل المنصـب عليه الدخول غير المشـروع محمياً بوسـائل حماية، وتباينت التشـريعات في العقوبات المقررة لجريمة الدخول غير المشـروع؛ فالبعض يعاقب على الشروع فيها في حين هناك تشريعات لم تعاقب على الشروع فيها بنص صريح.

كما هدفت دراسة .Sorrentino et al (2019) إلى تحديد الفروق بين الدول الأوروبية وبين الذكور والإناث في مستوى التنمر السيبراني، وضمّ المشاركون في الدراسة 4847 فرداً، (49.1 % من الذكور و50.9 % من الإناث) من الدول الأوروبية الآتية: بلغاريا، وفرنسا، واليونان، والمجر، وإيطاليا، وبولندا، وإسبانيا. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى انتشار التنمر السيبراني، سواء بالنسبة إلى المتنمرين أو الضحايا، بدرجة أكبر في كل من بلغاريا والمجر وبدرجة أقل في إسبانيا مقارنة ببقية الدول. كما أشارت النتائج إلى وجود فروق بين الذكور والإناث في التنمر السيبراني لصالح الذكور كمتنمرين في جميع الدول المدرجة في الدراسة، في حين لا توجد فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث كضحايا للتنمر السيبراني. إلا أن نتائج الدراسة أظهرت تعرض الإناث لحوادث تنمر سيبراني أعلى من الذكور في أربع دول وأقل من الذكور في الدول الأخرى.

هدفت دراسة نجوم (2017) إلى تعرّف العنف الموجّه ضد الزوجة الفلسطينية بمحافظة أريحا والأغوار، واستخدمت الباحثة الاستبانة أداة، وبلغت عدد المشاركات

363 امرأة متزوجة، تم اختيارهن بالطريقة الطبقية العشوائية، وأظهرت النتائج أن درجة العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية كانت متوسطة؛ إذ بينت أن 53.6% من المشاركات تعرضن للعنف بأشكاله المختلفة وللأسباب الآتية: غيرة الزوج على الزوجة، عصبية الزوج، سيطرة القيم الذكورية في المجتمع الفلسطيني. أما أشكال العنف التي توصلت إليها الدراسة؛ فكانت على النحو الآتي: الضرب باليد، والصراخ في وجه الزوجة، وحرمانها من ممارسة رغباتها واهتماماتها.

كما هدفت دراسة أبو البصل والحصان (2014) إلى تعرّف درجة معرفة المرشدين والمرشدات التربويين في محافظة البلقاء بجرائم الإنترنت من وجهة نظرهم ومعرفة إذا ما كان ذلك يختلف تبعاً لمتغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وإجادة استخدام الإنترنت. بلغ عدد المشاركين 120 مرشداً ومرشدة في المدارس الحكومية والخاصة في محافظة البلقاء. وقد أظهرت النتائج أن درجة معرفة المرشدين التربويين بجرائم الإنترنت كبيرة. كما أظهرت أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة المعرفة بجرائم الإنترنت، تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح درجة الدكتوراه، وعدد سنوات الخبرة لصالح فئة من خبراتهم عشر سنوات فأكثر، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة المعرفة تعزى لمتغير الجنس وإجادة استخدام الإنترنت.

وهدفت دراسة ملوكي (2012) إلى رصد أكبر عدد ممكن من الحقائق حول إمكانية اكتساب السلوك الإجرامي عبر الإنترنت. وزعت استبانة على عينة من طلبة قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الحاج لخضر بباتنة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أبرزها: أن الطالبات يمثلن العنصر الأكثر تعرضاً لمختلف الجرائم الإلكترونية، والمضامين الإجرامية، وأن هناك ارتباطاً ضعيفاً بين إمكانية اكتساب السلوك الإجرامي عبر الإنترنت والمكان الذي يستخدم فيه الفرد الإنترنت، سواء أكان المنزل أم المدرسة أم أي مكان آخر.

تعقيب على الدراسات السابقة

في ضوء ما سبق، تبين تنوع الدراسات السابقة من حيث تناولها للجرائم الإلكترونية أو ما يرتبط بها؛ كالأمن السيبراني ونحوه، كما تبين أن أغلب الدراسات

السابقة استخدمت المنهج الوصفي واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات. ويلاحظ تنوع المراحل التعليمية التي ركزت عليها الدراسات السابقة وكذلك تنوع البيئات والمجتمعات التي طبقت فيها. وتأتي هذه الدراسة متفقة مع الدراسات السابقة في التركيز على الجرائم الإلكترونية عامة وفي استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات، في حين تختلف هذه الدراسة في تركيزها على الجرائم الإلكترونية الموجهة ضد المرأة الكويتية تحديداً، وفي تركيزها على جرائم "التحرش الإلكتروني، الإرهاب الإلكتروني، التنمر الإلكتروني" على وجه الخصوص، إضافة إلى اختلافها في التركيز على تحديد الآليات المقترحة للحد من هذه التحديات، فضلاً عن اختلافها في مجتمعها وعينتها، وبوجه عام استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في تدعيم الإحساس بمشكلتها، وفي عرض بعض المفاهيم النظرية إلى جانب الاستفادة منها في بناء الأداة وتصميمها وفي تفسير النتائج ومناقشتها.

المنهج

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لتحقيق أهدافها.

مجتمع الدراسة

يضمّ مجتمع الدراسة النساء الكويتيات، البالغ عددهن 714,993 وفق إحصائيات الإدارة المركزية للإحصاء بالكويت (2022).

المشاركات

اقتصرت الدراسة على المشاركات من النساء الكويتيات (ن= 842)، تم اختيارهن بالطريقة العشوائية البسيطة، وتوزيعهن وفق متغيرات المستوى التعليمي (أقل من جامعي/جامعي/فوق الجامعي) والحالة الاجتماعية (متزوجة/عزباء) وصمّم الباحث الاستبانة إلكترونياً على Google Drive، ثم وزع رابطها على النساء الكويتيات، في الفترة من (2023/7/3 حتى 2023/8/19)، من خلال عدة مجموعات مهتمة بقضايا المرأة الكويتية، واستقبل الباحث 842 رداً، وهو العدد الممثل للعينة النهائية، ويوضح جدول 1 الخصائص الديموغرافية للمشاركات.

جدول 1

الخصائص الديموغرافية للمشاركات

المتغير		التكرار	%
الحالة الاجتماعية	متزوجة	392	46.6
	غير متزوجة	450	53.4
المستوى التعليمي	أقل من جامعي	113	13.4
	جامعي	644	76.5
	فوق الجامعي	85	10.1
العمر	من 20 إلى أقل من 30 سنة	519	61.6
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	183	21.7
	40 سنة فأكثر	140	16.6

ملاحظة. ن = 842.

يتضح من جدول 1 أن نسبة غير المتزوجات أعلى من نسبة المتزوجات؛ إذ بلغت النسب على الترتيب 53.4%، 46.6%. وأن أعلى نسبة من إجمالي المشاركات من المستوى التعليمي كانت لمستوى جامعي، في حين كانت نسبة كل من فئتي أقل من جامعي، وفوق الجامعي أقل، وبلغت النسب على الترتيب: 76.5%، 13.4%، 10.1%. كما يتضح من جدول 1 أن أعلى نسبة من إجمالي المشاركات بحسب العمر كانت لمن بلغ عمرهن "من 20 إلى أقل من 30 سنة" في حين كانت نسبة كل من الفئتين: "من 30 إلى أقل من 40 سنة، و40 سنة فأكثر"، وبلغت النسب على الترتيب: 61.6%، 21.7%، 16.6%.

أداة الدراسة

صمّم الباحث الاستبانة بعد الرجوع إلى الأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع (الزعبي، 2021؛ نجوم، 2017)؛ بهدف تعرّف وجهة نظر النساء الكويتيات في واقع تعرض المرأة الكويتية للجرائم الإلكترونية؛ سواء كونهن

تعرضن لهذه الجرائم أو لديهن صديقات تعرضن لها أو لديهن معرفة بواقع ذلك من خلال المشاهدة أو التقارير الرسمية، ونحو ذلك.

بنيت الاستبانة على جزأين، يضمّ الجزء الأول البيانات الأولية للمستجيبة، في حين يضمّ الجزء الثاني أربعة محاور، يتضمن المحور الأول البنود الخاصة بجريمة التحرش الإلكتروني، في حين يتضمن المحور الثاني البنود الخاصة بجريمة الإرهاب الإلكتروني، ويتضمن المحور الثالث البنود الخاصة بجريمة التنمر الإلكتروني، بينما يتضمن المحور الرابع البنود الخاصة بالآليات المقترحة للحد من الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة الكويتية، ضمّ كل محور 10 بنود باستثناء المحور الرابع، فضمّ 20 بنداً، بإجمالي 50 بنداً للاستبانة مجملة، وأمام كل بند وضع تدرج خماسي يعبر عن درجة الموافقة؛ وهي تراوح بين مرتفعة جداً وتعطى 5 درجات، ومرتفعة وتعطى 4 درجات، ومتوسطة وتعطى 3 درجات، ومنخفضة وتعطى (2) درجتان، ومنخفضة جداً وتعطى (1) درجة واحدة فقط. وتراوح الدرجات على المحاور الثلاثة الأولى بين 10 و50 درجة، وتراوح على المحور الرابع بين 20 و100، في حين تراوح على الاستبانة مجملة بين 40 و250 درجة، وتدل الدرجة المرتفعة على وجود موافقة مرتفعة على بنود المحور، في حين تدل الدرجة المنخفضة على العكس.

وكانت متوسطات المقياس الخماسي -كما أوردها Pimentel (2010)- على النحو اللآتي: من 1 إلى أقل من 1.80 درجة منخفضة جدّاً، من 1.80 إلى أقل من 2.60 درجة منخفضة، من2.60 إلى أقل من 3.40 درجة متوسطة، من 3.40 إلى أقل من 4.20 درجة عالية، (من 4.20 إلى 5) درجة عالية جدّاً.

صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري

تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في المجال محل الدراسة، وقد بلغ عددهم ثلاثة عشر محكماً من تخصص أصول التربية في جامعة الكويت، وكلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة؛

وبناءً على آراء المحكمين وملاحظاتهم عدّلت بعض البنود، وأضيفت وحذفت بعض البنود؛ ومن ثم، أصبحت صالحة للتطبيق في الصورة النهائية.

الاتساق الداخلي

بعد تحكيم الاستبانة والالتزام بتعديلات المحكمين طبقت على عينة استطلاعية، ضمت 100 امرأة كويتية، وحسب معامل ارتباط بيرسون بين كل بند والمحور التابع له، وكذلك الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، وكانت قيم معاملات الارتباط على نحو ما يوضحه جدولا 2 و3.

جدول 2

معاملات الارتباط بين درجة كل بند والدرجة الكلية للمحور التابع له

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع			
رقم البند	معامل الارتباط	رقم البند	معامل الارتباط	رقم البند	معامل الارتباط	رقم البند	معامل الارتباط	رقم البند	معامل الارتباط
1	0.707**	11	0.875**	21	0.801**	31	0.687**	41	0.765**
2	0.846**	12	0.776**	22	0.683**	32	0.734**	42	0.822**
3	0.873**	13	0.697**	23	0.599**	33	0.792**	43	0.801**
4	0.489**	14	0.634**	24	0.731**	34	0.564**	44	0.683**
5	0.804**	15	0.797**	25	0.615**	35	0.828**	45	0.597**
6	0.586**	16	0.708**	26	0.555**	36	0.852**	46	0.862**
7	0.675**	17	0.723**	27	0.523**	37	0.838**	47	0.777**
8	0.719**	18	0.767**	28	0.679**	38	0.907**	48	0.659**
9	0.721**	19	0.765**	29	0.698**	39	0.832**	49	0.677**
10	0.801**	20	0.822**	30	0.529**	40	0.767**	50	0.724**

*ملاحظة.*** دال عند مستوى 0.01.

يتضح من جدول 2 أن معاملات الارتباط لبنود كل محور من محاور الاستبانة مرتبطة بالدرجة الكلية للمحور التابعة له، وجميعها قيم موجبة ما بين متوسطة إلى قوية وراوحت ما بين 0.489 و0.907، وكلها معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند

مستوى 0.01؛ مما يدل على قوة ارتباط بنود الاستبانة بمحاورها التابعة لها، وبذلك أصبحت الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

جدول 3

معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة

محاور الاستبانة	معامل الارتباط
المحور الأول.	0.853**
المحور الثاني.	0.741**
المحور الثالث.	0.828**
المحور الرابع.	0.906 **

ملاحظة. **دال عند مستوى 0.01 .

يتضح من جدول 3 أن معاملات ارتباط محاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة موجبة وقوية وراوحت بين 0.741 و0.906، وكلها معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى 0.01؛ مما يدل على قوة ارتباط محاور الاستبانة، وبذلك أصبحت الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

ثبات أداة الدراسة

حسب ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، ويتضح ذلك من خلال جدول 4.

جدول 4

معاملات الثبات لمحاور الاستبانة

المحور	عدد البنود	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
			الارتباط بين نصفي المقياس	معامل الثبات بعد التصحيح Guttman
المحور الأول.	10	0.879	0.806	0.818
المحور الثاني.	10	0.891	0.804	0.820
المحور الثالث.	10	0.856	0.786	0.808
المحور الرابع.	20	0.928	0.869	0.894

يتضح من جدول 4 أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لثبات محاور الاستبانة قد راوحت بين 0.856 و0.928، وهي قيم مرتفعة، كما راوح معامل الثبات بعد التصحيح لـــGuttman على المحاور الأربعة بين 0.808 و0.894؛ مما يشير إلى الثبات المرتفع للاستبانة، ويمكن أن يكون ذلك مؤشراً جيداً لتعميم نتائجها.

النتائج

نتائج الإجابة عن السؤال الأول

نص السؤال الأول: ما مدى تعرض المرأة الكويتية للتحرش الإلكتروني؟ للإجابة عن هذا السؤال رتّبت بنود المحور الأول الخاص بمدى تعرض المرأة الكويتية للتحرش الإلكتروني بحسب متوسطاتها الحسابية، وجدول 5 يوضح ذلك.

جدول 5

المتوسط الحسابي والرتبة ودرجة الموافقة على بنود المحور الأول الخاص بمدى تعرض المرأة الكويتية للتحرش الإلكتروني

م	البنود	م	ع	الرتبة	درجة الموافقة
8	الاستدراج للوقوع في علاقات عاطفية وهمية.	3.73	1.23	1	مرتفعة
4	الاختراق الإلكتروني وسحب بعض الصور الخاصة واستغلالها في الابتزاز الجنسي.	3.49	1.29	2	مرتفعة
6	التحدث بلغـــة ذات إيحاءات جنسية عبر بعـــض التطبيقات الإلكترونية.	3.43	1.27	3	مرتفعة
9	نشر بعض البيانات الخاصة المخترقة عن الحياة الزوجية للمرأة عبر وسائل الإعلام الإلكتروني.	3.36	1.26	4	متوسطة
10	الزواج الوهمي عبر مواقع الزواج المنتشرة بوسائل الإعلام الجديد.	3.32	1.26	5	متوسطة
1	إرسال رسائل تحمل صوراً إباحية.	3.29	1.28	6	متوسطة
5	طلب إقامة علاقات جنسية عبر شبكة الإنترنت.	3.29	1.32	7	متوسطة

تابع/ جدول 5

المتوسط الحسابي والرتبة ودرجة الموافقة على بنود المحور الأول الخاص بمدى تعرض المرأة الكويتية للتحرش الإلكتروني

م	البنود	م	ع	الرتبة	درجة الموافقة
7	تعرض بعض النساء لتركيب صور إباحية للتشهير بهن.	3.29	1.26	8	متوسطة
3	توجيه بعض الرسائل الصوتية التي تتضمن عبارات خادشة.	3.20	1.28	9	متوسطة
2	إرسال بعض الفيديوهات الإباحية على الجوال أو البريد الإلكتروني.	3.04	1.29	10	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام للمحور	3.34	1.04		متوسطة

يتضح من جدول 5 أن المتوسط العام لاستجابات المشاركات على محور مدى تعرض المرأة الكويتية للتحرش الإلكتروني جاء متوسطاً؛ إذ بلغت قيمة المتوسط الكلي 3.34 وبانحراف معياري 1.04، كما يتضح أن البنود 8، 4، 6 حصلت على درجة موافقة مرتفعة، في حين حصلت باقي البنود الخاصة بالمحور على درجة موافقة متوسطة؛ إذ راوحت المتوسطات الحسابية لبنود المحور بين 3.04 و3.73، كما أن قيم الانحراف المعياري تنحصر بين 1.23 و1.32.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ضعف الوعي بالاستخدام الأمثل للإنترنت من جهة، وضعف الوازع الأخلاقي لدى بعض مستخدميه من جهة أخرى، إلى جانب ضعف بعض النساء بكيفية حماية أنفسهن من المخاطر السيبرانية متمثلة في التحرش الإلكتروني.

ويدعم هذه النتيجة ما أشارت إليه بعض الدراسات أنه من الملاحظ أن معدلات الجرائم الإلكترونية في ارتفاع مستمر عالمياً، وبوتيرة أسرع في المجتمع الكويتي، والمجتمعات الخليجية عامة، وذلك ناتج من أسباب عدة، أهمها: التحسن المستمر في سرعات الاتصال بالإنترنت، انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي المحمول وأجهزة الاتصال التلفوني النقالة الذكية، زيادة استخدام البرمجيات، سواء في الشركات الكبرى وأنشطة الأعمال، أو تطبيقات الوسائط الاجتماعية، وتنفيذ برامج وخدمات الحكومة الإلكترونية والأنشطة المصرفية عبر الإنترنت (خالد، 2023).

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني

نص السؤال الثاني: ما مدى تعرض المرأة الكويتية للإرهاب الإلكتروني؟ للإجابة عن هذا السؤال رتّبت بنود المحور الثاني الخاص بمدى تعرض المرأة الكويتية للإرهاب الإلكتروني، بحسب متوسطاتها الحسابية، وجدول 6 يوضح ذلك.

جدول 6

المتوسط الحسابي ودرجة الموافقة على المحور الثاني الخاص بمدى تعرض المرأة الكويتية للإرهاب الإلكتروني

م	البند	م	ع	الرتبة	درجة الموافقة
3	اختلاس الأموال من الحسابات الشخصية عن طريق اختراق بطاقات الائتمان.	3.91	1.10	1	مرتفعة
4	إرسال فيروسات تهدد البيانات والمعلومات الإلكترونية المخزنة بجهاز الحاسب الآلي.	3.86	1.12	2	مرتفعة
7	التعرض لانتحال الشخصية عبر التطبيقات الإلكترونية.	3.83	1.15	3	مرتفعة
1	سرقة البيانات الخاصة عبر التطبيقات الإلكترونية.	3.77	1.16	4	مرتفعة
9	تشويه السمعة والابتزاز المالي.	3.71	1.20	5	مرتفعة
5	التعرض لتزوير البيانات الخاصة على شبكة الإنترنت.	3.69	1.13	6	مرتفعة
6	تعطيل البريد الإلكتروني عن طريق مجموعات الهاكرز.	3.67	1.17	7	مرتفعة
8	التجسس على الرسائل والمحادثات الإلكترونية.	3.62	1.15	8	مرتفعة
2	الاعتداء على الملكية الفكرية لي عبر وسائل الإعلام الجديد	3.58	1.10	9	مرتفعة
10	إتلاف الأجهزة والتطبيقات الإلكترونية الخاصة.	3.49	1.19	10	مرتفعة
	المتوسط الكلي لبنود المحور.	3.71	0.96		مرتفعة

يتضح من جدول 6 أن المتوسط العام لاستجابات المشاركات على محور مدى تعرض المرأة الكويتية للإرهاب الإلكتروني جاء مرتفعاً؛ إذ بلغت قيمة المتوسط الكلي 3.71 بانحراف معياري 0.96، كما يتضح أن جميع بنود المحور حصلت على درجة

موافقة مرتفعة؛ إذ راوحت المتوسطات الحسابية لبنود المحور بين 3.49 و3.91. كما يتضح أن قيم الانحراف المعياري تنحصر بين 1.10 و1.20.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء تعدد الجماعات والأفراد الذين يستخدمون الإنترنت وسيلة للابتزاز وإرهاب الآخرين، خاصة المرأة؛ من أجل كسب المال أو نحو ذلك، بجانب ضعف وعي المرأة بكيفية الوقاية من مثل هذه الجرائم.

ويدعم النتيجة السابقة ما حذّرت منه أول دراسة حكومية ميدانية أجرتها إدارة الإحصاء والبحوث في وزارة العدل، وخلصت إلى تزايد الجرائم الإلكترونية في المجتمع الكويتي (وزارة العدل الكويتية، 2023).

نتائج الإجابة عن السؤال الثالث

نص السؤال الثالث: ما مدى تعرض المرأة الكويتية لجريمة التنمر الإلكتروني؟ للإجابة عن هذا السؤال رتّبت بنود المحور الثالث الخاص بمدى تعرض المرأة الكويتية لجريمة التنمر الإلكتروني، بحسب متوسطاتها الحسابية، وجدول 7 يوضح ذلك.

جدول 7

المتوسط الحسابي ودرجة الموافقة على المحور الثالث الخاص بمدى تعرض المرأة الكويتية لجريمة التنمر الإلكتروني

م	البند	م	ع	الرتبة	درجة الموافقة
4	توجيه السب والقذف عبر التطبيقات الإلكترونية.	3.95	1.15	1	مرتفعة
10	السخرية من الحالة الجسمية.	3.90	1.19	2	مرتفعة
3	السخرية من الملابس باستخدام بعض التطبيقات الإلكترونية.	3.85	1.13	3	مرتفعة
2	الاستهزاء من الشكل باستخدام بعض التطبيقات الإلكترونية.	3.84	1.16	4	مرتفعة
5	الاستهزاء من الاسم عبر بعض التطبيقات الإلكترونية.	3.70	1.18	5	مرتفعة
1	الاستهزاء من الصوت عبر شبكة الإنترنت.	3.70	1.15	6	مرتفعة

تابع/ جدول 7

المتوسط الحسابي ودرجة الموافقة على المحور الثالث الخاص بمدى تعرض المرأة الكويتية لجريمة التنمر الإلكتروني

م	البند	م	ع	الرتبة	درجة الموافقة
7	السخرية من المستوى الاقتصادي.	3.68	1.19	7	مرتفعة
6	السخرية من المستوى التعليمي.	3.64	1.16	8	مرتفعة
9	السخرية من الحالة الاجتماعية.	3.64	1.20	9	مرتفعة
8	السخرية من المستوى العمري.	3.62	1.20	10	مرتفعة
	المتوسط الكلي لبنود المحور.	3.75	0.99		مرتفعة

يتضح من جدول 7 أن المتوسط العام لاستجابات المشاركات على محور مدى تعرض المرأة الكويتية لجريمة التنمر الإلكتروني جاء مرتفعاً؛ إذ بلغت قيمة المتوسط الكلي 3.75 بانحراف معياري 0.99، كما يتضح أن جميع بنود المحور حصلت على درجة موافقة مرتفعة؛ إذ راوحت المتوسطات الحسابية لبنود المحور بين 3.62 و3.95. كما يتضح أن قيم الانحراف المعياري تنحصر بين 1.13 و1.20.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء تزايد حالات التنمر عامة والتنمر الإلكتروني على وجه الخصوص، بجانب أن المرأة تعد من أكثر الفئات تأثراً بالتنمر؛ باعتباره ذا تأثير نفسي قوي عليها؛ مما يجعل المتنمرين يستغلون هذا الجانب في توجيهه إليها.

ويدعم هذه النتيجة ما أشار إليه الغملاس من أن 80% من الجرائم الإلكترونية التي حققت فيها النيابة العامة كانت قضايا تقنية المعلومات، وهي الجرائم التي ارتكبت عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتعددة (الواتساب، وتويتر، وانستغرام)، وتتضمن المساس بسمعة الشاكين وكرامتهم (كما ورد في العبدالله، 2023).

نتائج الإجابة عن السؤال الرابع

نص السؤال الرابع: ما السبل المقترحة للحد من الجرائم الإلكترونية ضد المرأة الكويتية؟ للإجابة عن هذا السؤال رتّبت بنود المحور الرابع الخاص بالسبل المقترحة

للحد من الجرائم الإلكترونية ضد المرأة الكويتية، بحسب متوسطاتها الحسابية، وجدول 8 يوضح ذلك.

جدول 8

المتوسط الحسابي ودرجة الموافقة على المحور الرابع الخاص بالسبل المقترحة للحد من الجرائم الإلكترونية ضد المرأة الكويتية

م	البند	م	ع	الرتبة	درجة الموافقة
2	رفض الاستجابة لأي طلب أو رسالة أو إعلان يظهر من مصادر غير موثقة في أثناء استخدام الأجهزة الإلكترونية.	3.94	1.04	1	مرتفعة
5	رفض الدردشة أو طلبات الصداقة مجهولة المصدر.	3.92	1.07	2	مرتفعة
20	عدم نشر الملفات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.	3.91	1.13	3	مرتفعة
13	رفض المرأة الإفصاح عن بياناتها الشخصية لأي جهة غير موثقة لديها عبر شبكة الإنترنت.	3.90	1.13	4	مرتفعة
19	تأمين الهاتف بكلمة مرور معقدة.	3.89	1.09	5	مرتفعة
14	البعد عن التعامل مع المواقع المجهولة عبر شبكة الإنترنت.	3.89	1.10	6	مرتفعة
4	حظر التطبيقات والمواقع الإلكترونية التي تظهر فيها الصور والأفلام الإباحية.	3.88	1.15	7	مرتفعة
16	الالتزام بالقوانين والمعايير المنظمة لاستخدام شبكة الإنترنت.	3.83	1.10	8	مرتفعة
17	توعية المرأة بحقوقها وقوانين حماية المستهلك عبر شبكة الإنترنت.	3.83	1.12	9	مرتفعة
9	توعية المرأة بالإجراءات القانونية التي ينبغي اتباعها عند التعرض للجرائم الإلكترونية.	3.82	1.12	10	مرتفعة
10	إعداد دليل إرشادي لتوعية المرأة بكيفية حماية حساباتها الشخصية بشكل رقمي.	3.79	1.15	11	مرتفعة
8	وضع خطط للتوعية المجتمعية بالجرائم الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات التربوية.	3.79	1.13	12	مرتفعة
11	إخفاء الصور ومقاطع الفيديو من الظهور في معرض الصور.	3.78	1.16	13	مرتفعة
7	عدم حفظ أرقام الحسابات البنكية على جهاز الحاسب.	3.78	1.10	14	مرتفعة

تابع / جدول 8

المتوسط الحسابي ودرجة الموافقة على المحور الرابع الخاص بالسبل المقترحة للحد من الجرائم الإلكترونية ضد المرأة الكويتية

م	البند	م	ع	الرتبة	درجة الموافقة
18	تأمين المجلدات المشاركة عبر الشبكة المحلية بكلمة مرور معقدة.	3.77	1.13	15	مرتفعة
3	التكثيف من البرامج التوعوية في مجال حماية الفضاء السيبراني.	3.77	1.14	16	مرتفعة
15	تحديد صلاحيات للمستخدمين من خلال الملفات التي تتم مشاركتها عبر الشبكة.	3.76	1.10	17	مرتفعة
1	التدريب على كيفية تحميل التطبيقات الإلكترونية الآمنة واستخدامها.	3.73	1.15	18	مرتفعة
6	تضمين مفاهيم الأمن السيبراني ضمن البرامج والمقررات الدراسية.	3.71	1.13	19	مرتفعة
12	توعية المرأة بضرورة الفحص المستمر لأجهزتها الإلكترونية لاكتشاف الأخطاء أو التهديدات السيبرانية والتعامل معها مبكراً.	3.68	1.22	20	مرتفعة
	المتوسط الكلي لبنود المحور.	3.82	0.93		مرتفعة

يتضح من جدول 8 أن المتوسط العام لاستجابات المشاركات على محور مدى السبل المقترحة للحد من الجرائم الإلكترونية ضد المرأة الكويتية جاء مرتفعاً؛ إذ بلغت قيمة المتوسط الكلي 3.82 بانحراف معياري 0.93، كما يتضح أن جميع بنود المحور حصلت على درجة موافقة مرتفعة؛ إذ راوحت المتوسطات الحسابية لبنود المحور بين 3.68 و3.94. كما يتضح أن قيم الانحراف المعياري تنحصر بين 1.04 و1.22.

وتبدو النتيجة السابقة منطقية، ويمكن عزوها لتنوع المقترحات السابقة وشمولها لأبرز الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة، بالإضافة إلى أن هذه المقترحات صيغت بالرجوع إلى الأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والاسترشاد بآراء الخبراء والمتخصصين في المجال.

وتتفق هذه المقترحات مع ما لفت إليه الحسيني -في تصريح على هامش مشاركته في مؤتمر الكويت الرابع لمكافحة الجرائم الإلكترونية، الذي ينظمه الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع وزارة الداخلية- من التعاون بين الجهات الحكومية المختلفة، متوقعاً مزيداً من التطور في مواجهة الأخطار السيبرانية، في ظل إنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني. ولفت إلى الأهمية الكبيرة للاستثمار في الأمن السيبراني بالشكل الصحيح، لمواجهة الأخطار، إضافة إلى تدريب الأفراد في ظل التحديات الكثيرة والمخاطر المستمرة (كريم، 2022).

نتائج الإجابة عن السؤال الخامس

نص السؤال الخامس: ما مدى تأثير متغيرات المستوى التعليمي (أقل من جامعي/ جامعي/ فوق الجامعي) والحالة الاجتماعية (متزوجة/ عزباء) والعمر (من 20 إلى أقل من 30 سنة/ من 30 إلى أقل من 40 سنة/ 40 سنة فأكثر) في رؤية المشاركات لواقع تعرض المرأة الكويتية للجرائم الإلكترونية والآليات المقترحة للحد منها؟

أولاً: بحسب متغير الحالة الاجتماعية

يبين جدول 9 النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات المشاركات على محاور الاستبانة بحسب متغير الحالة الاجتماعية (متزوجة- غير متزوجة).

جدول 9

الفروق بين استجابات المشاركات على محاور الاستبانة بحسب متغير الحالة الاجتماعية

المحور	الحالة الاجتماعية	ن	م	ع	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
الأول	متزوجة	392	33.15	10.50	0.882-	0.378
	غير متزوجة	450	33.79	10.45		
الثاني	متزوجة	392	36.85	9.68	0.945-	0.345
	غير متزوجة	450	37.48	9.58		
الثالث	متزوجة	392	36.78	10.24	2.161-	0.031
	غير متزوجة	450	38.27	9.73		
الرابع	متزوجة	392	74.50	19.22	2.839-	0.005
	غير متزوجة	450	78.15	18.02		

يتضح من جدول 9 وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المشاركات تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية بالنسبة للمحورين الثالث والرابع؛ إذ جاءت قيمة (ت)، (-2.161)، (-2.839)، وهما قيمتان دالتان إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وجاءت الفروق لصالح فئة غير المتزوجات، في حين يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المشاركات حول الدرجة الكلية للمحورين الأول والثاني؛ إذ بلغت قيمة ت للمحورين على الترتيب (-0.882)، (-0.945)، وهما قيمتان غير دالتين إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن المتزوجات أكبر عمراً وأكثر وعياً مقارنة بغير المتزوجات في الغالب، كما أنهن أكثر انشغالاً بأمور الزوج والأبناء وليس لديهن متسع من الوقت لاستخدام الإنترنت في الوقت نفسه الذي يتاح لغير المتزوجات، بجانب أن ممارس الجريمة الإلكترونية غالباً ما يتوجه نحو غير المتزوجة باعتبارها أكثر تفرغاً، ويمكنها التجاوب مع ما يطلبه بشكل أكثر من المتزوجة.

ثانياً: بحسب متغير المستوى التعليمي

يبين جدول 10 النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات المشاركات على محاور الاستبانة بحسب متغير المستوى التعليمي، كما يبين إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المشاركات حول الموافقة على محاور الاستبانة الأربعة باختلاف متغير مستوى التعليم؛ استخدم اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis)؛ لعدم تكافؤ فئات متغير مستوى التعليم، وذلك على النحو الآتي.

جدول 10

نتائج اختبار كروسكال واليس للفروق حول محاور الاستبانة الأربعة باختلاف متغير مستوى التعليم

المحور	مستوى التعليم	ن	م	متوسط الرتب	قيمة كا^2	مستوى الدلالة
الأول	أقل من جامعي	113	34.60	455.55		
	جامعي	644	33.38	416.72	2.585	0.275
	فوق الجامعي	85	32.87	412.44		

تابع/ جدول 10

نتائج اختبار كروسكال واليس للفروق حول محاور الاستبانة الأربعة باختلاف متغير مستوى التعليم

المحور	مستوى التعليم	ن	م	متوسط الرتب	قيمة كا^2	مستوى الدلالة
الثاني	أقل من جامعي	113	38.43	455.20		
	جامعي	644	37.00	415.43	2.58	0.275
	فوق الجامعي	85	36.91	422.72		
الثالث	أقل من جامعي	113	37.94	427.36		
	جامعي	644	37.49	418.80	0.378	0.828
	فوق الجامعي	85	37.75	434.19		
الرابع	أقل من جامعي	113	76.52	419.70		
	جامعي	644	76.35	420.64	0.128	0.938
	فوق الجامعي	85	77.12	430.38		

ملاحظة. ن=842، د.ح.=2.

يتضح من خلال جدول 10 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رتب متوسطات استجابات المشاركات حول الموافقة على محاور الاستبانة الأربعة باختلاف متغير مستوى التعليم؛ إذ بلغت قيمة كا^2 على التوالي: 2.585، 2.58، 0.378، 0.128، وهي قيم غير دالة عند مستوى دلالة 0.05.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن ممارس الجريمة الإلكترونية يوجه جريمة نحو المرأة بحسب طبيعتها الأنثوية دون النظر إلى المستوى التعليمي لها، كما أن سهولة توافر الإنترنت وما يرتبط به من مستجدات جعله متاح الاستخدام للجميع دون النظر إلى المستوى التعليمي؛ فالكل يستخدمه بقدر سواء من النساء؛ ومن ثم، يتعرضن للمستوى نفسه من الجرائم الإلكترونية بعيداً عن مستوياتهن التعليمية.

ثالثاً: بحسب متغير العمر

يبين جدول 11 النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات المشاركات على محاور الاستبانة بحسب متغير العمر، كما يبين إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين

المشاركات حول الموافقة على محاور الاستبانة الأربعة باختلاف متغير العمر؛ تم استخدام اختبار كروسكال واليس؛ لعدم تكافؤ فئات متغير العمر، وذلك على النحو الآتي.

جدول 11

نتائج اختبار كروسكال واليس للفروق حول محاور الاستبانة الأربعة باختلاف متغير العمر

المحور	العمر	ن	م	متوسط الرتب	قيمة كا^2	مستوى الدلالة
الأول	من 20 إلى أقل من 30 سنة	519	34.11	435.60		
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	183	33.91	429.22	11.146	0.004
	40 سنة فأكثر	140	30.66	359.14		
الثاني	من 20 إلى أقل من 30 سنة	519	37.66	433.53		
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	183	37.26	418.08	5.125	0.077
	40 سنة فأكثر	140	35.32	381.39		
الثالث	من 20 إلى أقل من 30 سنة	519	38.47	442.73		
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	183	37.33	415.58	16.037	0.0001
	40 سنة فأكثر	140	34.58	350.54		
الرابع	من 20 إلى أقل من 30 سنة	519	77.71	436.81		
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	183	75.51	407.01	6.103	0.047
	40 سنة فأكثر	140	72.99	383.70		

ملاحظة. ن=842، د.ح.=2.

يتضح من جدول 11 وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رتب متوسطات استجابات المشاركات حول الموافقة على محاور الاستبانة الأول والثالث والرابع باختلاف متغير العمر؛ إذ بلغت قيمة كا2 على التوالي: 11.146، 16.037، 6.103، وهي قيم دالة عند مستوى دلالة 0.05، وجاءت الفروق لصالح من بلغ عمرهن من 20 إلى أقل من 30 سنة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن النساء في عمر 20 إلى أقل من 30 يكن أقل نضجاً وأقل وعياً بحماية أنفسهن من الجرائم الإلكترونية من جهة، كما أنهن أكثر استهدافاً بهذه الجرائم مقارنة بكبار السن من النساء.

ويتضح من جدول 11 أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رتب متوسطات استجابات المشاركات حول الموافقة على المحور الثاني باختلاف متغير العمر؛ إذ بلغت قيمة كا2 5.125، وهي قيمة غير دالة عند مستوى دلالة 0.05. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن الإرهاب الإلكتروني يكون موجهاً نحو المرأة بحسب طبيعتها الأنثوية دون النظر إلى مستواها العمري.

ملخص نتائج الدراسة

في ضوء ما عرض تبين تعدد صور الجرائم الإلكترونية وخطورتها، سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، كما تبين أن الجرائم الإلكترونية لا تتقيد بوقت محدد أو بسن محدد ولكنها تحدث في أوقات مختلفة وتستهدف مختلف الفئات العمرية، وتبين أيضاً من نتائج الدراسة الميدانية تعرض المرأة الكويتية لأشكال متعددة من الجرائم الإلكترونية، وبناء عليه، استخلصت الاستنتاجات الآتية: أن درجة تعرض المرأة للتنمر الإلكتروني جاءت مرتفعة، وأن درجة تعرض المرأة الكويتية لجريمة التحرش الإلكتروني جاءت مرتفعة، وأن درجة تعرض المرأة الكويتية للإرهاب الإلكتروني جاءت مرتفعة، وأن موافقة المشاركات على آليات الحد من الجرائم الإلكترونية الممارسة ضد المرأة الكويتية جاءت مرتفعة، وأنه توجد فروق جوهرية في استجابات عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية لصالح غير المتزوجات، ولا توجد فروق جوهرية في استجابات المشاركات تعزى لمتغيري المستوى التعليمي والعمر.

من جهة أخرى، اتسمت الدراسة ببعض القيود التي تحد من تعميم نتائجها؛ فمثلاً اقتصرت عينتها على النساء فقط دون الرجال، ومن الجنسية الكويتية؛ ومن ثم لا تعتبر العينة ممثلة للمجتمع الكويتي ككل. من جانب آخر، اقتصرت الحالة الاجتماعية للمشاركات على فئتين متزوجة وغير متزوجة ولم تشمل بقية الفئات كالمطلقة والأرملة. وفي ضوء ذلك توصي الدراسة بعدد من التوصيات كما تقترح مزيداً من الدراسات المستقبلية، وذلك على النحو الآتي.

التوصيات

- محاولة تفعيل المؤسسات التربوية للآليات التي كشفت عنها الدراسة؛ من أجل الحد من الجرائم الإلكترونية الممارسة ضد المرأة الكويتية.
- تركيز الإعلام على التوعية بالجرائم الإلكترونية الممارسة ضد المرأة الكويتية وكذلك كيفية الوقاية منها.
- تدعيم البرامج والمقررات الدراسية في مختلف المراحل التعليمية بمحتوى يرفع من الوعي بالجرائم الإلكترونية بصفة عامة وكيفية الوقاية منها.
- تدريب الأسرة من خلال برامج تدريبية تسهم في رفع وعيها بالأمن السيبراني وكيفية وقاية أفرادها من الجرائم الإلكترونية.
- الإسراع في تنفيذ العقوبات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية؛ مما قد يسهم في الحد منها.
- وضع قوانين صارمة تضمن الاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت.
- تخصيص دروس داخل المساجد للتوعية بالجرائم الإلكترونية وكيفية الوقاية منها وموقف الشريعة الإسلامية من هذه الجرائم والتحذير منها.

مقترحات الدراسة

- تصور مقترح لدور الإعلام الجديد في الحد من الجرائم الإلكترونية الممارسة ضد المرأة الكويتية.
- متطلبات الحد من الجرائم الإلكترونية الممارسة ضد المرأة الكويتية وآليات تفعيلها من وجهة نظر الخبراء.
- وعي المرأة الكويتية بآليات التعامل مع الجرائم الإلكترونية الممارسة ضدها وسبل تعميقه.
- دور بعض المؤسسات التربوية في التوعية بالجرائم الإلكترونية الممارسة ضد المرأة الكويتية وسبل تعميقه من وجهة نظرها في ضوء بعض المتغيرات.

المراجع

إبراهيم، أم السعود. (2020). المقاربة السوسيولوجية للأخلاق في المجتمعات الحديثة: تحليل دوركهايم نموذجاً. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12*(4)، 229-242.

إبقال، عبدالمنعم. (2017). راهن للأجهزة الأمنية وتحديات الجريمة الإلكترونية. *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*، (12).

أبو البصل، نغم محمد سليمان، والحصان، سمية منيب صالح. (2014). درجة معرفة المرشدين التربويين في محافظة البلقاء بجرائم الإنترنت من وجهة نظرهم. *مجلة التربية، 157*(1)، 297-325.

أحمد، أحمد أنور محمد سيد. (2017). الاغتراب وتعاطي وإدمان المخدرات: دراسة سوسيولوجية. *مستقبل التربية العربية، 24*(107)، 11-80.

الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت. (2022). https://www.paci.gov.kw/stat.

أغزان، أمين. (2011). مواجهة الجريمة الإلكترونية في ضوء القانون الجنائي المغربي. *مجلة الحقوق*، (12)، 99–113.

آل رشود، سعود بن عبدالعزيز. (2020). دور المؤسسات الحكومية في التوعية بالإرهاب الالكتروني. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (57)، 13-114.

البحيري، ولاء. (2012). مستقبل الإرهاب الإلكتروني: تحديات وأساليب المواجهة. *مجلة النهضة، 13*(4)، 189-193.

البداينة، ذياب. (1420هـ). *جرائم الحاسب والإنترنت*. أبحاث الندوة العلمية لدراسة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

برنامج الأمان الأسري الوطني. (2020، مايو 6). *حماية الأطفال من التحرش عبر الإنترنت* [فيديو]. يوتيوب.https://www.youtube.com/watch?v=-Xo10nGIHwg

بن غذفة، شريفة، والقص، صوالحة. (2017، مارس 29). *الجريمة الإلكترونية الممارسة ضد المرأة على صفحات الإنترنت وطرق محاربته*. أعمال الملتقى الوطني: آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري. مركز جيل البحث العلمي وجامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي.

التمياني، مداخل. (2021). واقع الوعي بالأمن السيبراني لدى الأفراد في المجتمع السعودي كما يدركها الخبراء المختصون بالأمن السيبراني. *مجلة الخدمة الاجتماعية، 67*(67)، 26-278.

جعيجع، عبدالقادر، وتيغزة، الزهرة. (2021). تطور الإرهاب وانعكاسه على استقرار المجتمعات: قراءة في ظاهرة الإرهاب الإلكتروني وإستراتيجيات المواجهة. *دفاتر السياسة والقانون، 13*(1)، 544-556.

الجنبي، منير. (2003). *جرائم الإنترنت والحاسب الآلي وطرق مكافحتها*. دار الفكر الجامعي.

الجنفاوي، خالد مخلف نمشان. (2011). نقد نظرية النشاط الرتيب (Routine Activity Theory) من نظريات الوقاية من الجريمة للباحث ماركوس فيلسون. *حوليات آداب عين شمس*، عدد خاص، 109-122.

حاجي، صليحة. (2015). الآليات القانونية لتكريس الأمن المعلوماتي. *مجلة العلوم الجنائية، 23*، 21-48.

حسن، محمد صديق محمد. (2004). الإنترنت في خدمة العملية التربوية: النشأة، المزايا والسلبيات. *مجلة التربية*، (59)، 58-73.

الحمادي، خالد سليمان عبدالله. (2019). *جريمة الدخول غير المشروع إلى النظام المعلوماتي في القانون القطري "دراسة مقارنة"* [رسالة ماجستير]. جامعة قطر. https://qspace.qu.edu.qa/handle/10576/11655?show=full&locale-attribute=ar

خالد، محمد. (2023). *الجرائم الإلكترونية في القانون الكويتي*. http://bit.ly/3s9l2U0

الزعبي، محمد إبراهيم. (2021). فاعلية القوانين والتشريعات العربية في مكافحة الجرائم الإلكترونية. *المجلة العربية للنشر العلمي، 37*(2)، 275-294.

السواط، حمد، والصانع، نورة، وأبو عيشة، زاهدة، وسليمان، إيناس. (2020). العلاقة بين الوعي بالأمن السيبراني والقيم الوطنية والأخلاقية والدينية لدى تلاميذ المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بمدينة الطائف. *مجلة البحث العلمي في التربية، 21*(4)، 278-306.

سواكري، الطاهر. (2014). التفسير الظاهراتي (الفينومينولوجي) للجريمة والانحراف. *عالم التربية، 45*، 405-418.

الصانع، نورة، والسواط، حمد، وأبو عيشة، زاهدة، وسليمان، إيناس، وعسران، عواطف. (2020). وعي المعلمين بالأمن السيبراني وأساليب حماية الطلبة من مخاطر الإنترنت وتعزيز القيم والهوية الوطنية لديهم. *مجلة كلية التربية، 36*(6)، 41-90.

الصحفي، مصباح، وعسكول، سناء. (2019). مستوى الوعي بالأمن السيبراني لدى معلمات الحاسب الآلي للمرحلة الثانوية بمدينة جدة. *مجلة البحث العلمي في التربية، 20*(10)، 493-534.

طاهر، عباسة. (2018). جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة. *مجلة القانون الدولي والتنمية*، (8)، 131-157.

عباد، عبدالكريم. (2016). *الجريمة المعلوماتية المجلة الوطنية للعلوم القانونية والقضائية*. مطبعة الأمنية.

العبد الله، حسين. (2023، مايو 24). *إحصائيات ومعلومات هامة حول الجرائم الإلكترونية في الكويت*. موقع استشارات قانونية مجانية: محاماة نت. https://www.mohamah.net/law/

عطية، أيسر. (2014، سبتمبر 2-4). *دور الآليات الحديثة للحد من الجرائم المستحدثة: الإرهاب الإلكتروني وطرق مواجهته*. الملتقى العلمي للجرائم المستحدثة في ظل التغييرات والتحولات الإقليمية والدولية. كلية العلوم الإستراتيجية. عمان.

عيد، محمد فتحي. (1419هـ). *الإجرام المعاصر*. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

فرج، علياء عمر. (2022). دواعي تعزيز ثقافة الأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي – جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز نموذجاً. *المجلة التربوية*، (94)، 509-537.

قجاج، يوسف. (2016). خصوصية القواعد الإجرائية في مجال البحث عن الجريمة الإلكترونية: دراسة مقارنة. *منشورات مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*، (14)، 1-72.

قطب، بشائر حامد. (2021). دور الصحف السعودية في تنمية الوعي بالأمن السيبراني: دراسة على القائم بالاتصال. *المجلة العربية للإعلام والاتصال*، (25)، 295-335.

كريم، نايف. (2022، ديسمبر 18). "تكنولوجيا المعلومات» ينظّم مؤتمر الكويت الرابع لمكافحتها بالتعاون مع "الداخلية"، 4 آلاف شكوى من جرائم إلكترونية في الكويت خلال العام. *جريدة الرأي الكويتية*. https://shorturl.at/egmA4

اللوزي، أحمد، والذنيبات، محمد. (2015). الجريمة الإباحية الإلكترونية كما نظمها قانون جرائم أنظمة المعلومات. *مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، 21*(4)، 833–849.

محسن، حسين. (2013). جريمة غسيل الأموال الإلكترونية. *مجلة الحقوق، 5*(21)، 146-157.

المعبى، جيهان. (2002). التحرش الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وآثاره النفسية والاجتماعية لدى عينة من المراهقات: دراسة ميدانية. *مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط*، (27)، 385-445.

ملوكي، عبد الله. (2012). *أثر الإنترنت في نشر الجريمة في الوسط الطلابي: طلبة علوم الإعلام والاتصال بجامعة الحاج لخضر - باتنة - أنموذجا* [رسالة ماجستير]، جامعة الحاج لخضر باتنة.

المنتشري، فاطمة؛ وحريري، رندة. (2002). درجة وعي معلمات المرحلة المتوسطة بالأمن السيبراني في المدارس العامة بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمات. *المجلة العربية للتربية النوعية، 4*(13)، 140-95.

ناصف، علي يحيى. (2018). ممارسة برنامج مقترح من منظور خدمة الجماعة لتنمية وعي الشباب بمخاطر الجريمة الإلكترونية، دراسة مطبقة على عينة من الشباب بجمعية الأهرام للعلوم والتكنولوجيا بالمنصورة، محافظة الدقهلية. *مجلة الخدمة الاجتماعية، 58*(3)، 15-65.

نجوم، ميسون جميل يوسف. (2017). *العنف الموجه ضد الزوجة الفلسطينية في محافظة أريحا والأغوار* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القدس.

هلال، ناجي محمد. (2002) الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة الانحراف الاجتماعي. *المجلة العربية للعلوم الأمنية، 17*(33)، 321-235.

وزارة العدل الكويتية. (2023). *دراسة ميدانية حول معدل انتشار الجريمة الإلكترونية في الكويت*. إدارة الإحصاء والبحوث.

Al-Naser, A. E., Bushager, A., & Al-Junaid, H. (2019, March 24-26). *Parents' awareness and readiness for smart devices' cybersecurity*. 2nd Smart Cities Symposium (SCS 2019). https://digitallibrary.theiet.org/content/conferences/10.1049/cp.2019.0226. https://doi.org/10.1049/cp.2019.0226

Alvin, M. A. (2020). Gender and white-collar crime – theoretical issues. *A Critical Journal of Crime, Law and Society, 33*, 61-69. https://doi.org/10.1080/1478601X.2020.1709954

Amankwa, E. (2021). Relevance of cybersecurity education at pedagogy levels in schools. *Journal of Information Security, 12*(4), 233-249. https://doi.org/10.4236/jis.2021.124013

Arrigo, B. A., & Bernard, T. J. (1997). Postmodern criminology in relation to radical and conflict criminology. *Critical Criminology, 8*(2), 39-60. https://doi.org/10.1007/bf02461156

Dilmac, B. (2009). Psychological needs as a predictor of cyber bullying: A preliminary report on college students. *Educational Sciences: Theory and Practice, 9*(3), 1307-1325.

Eck, J., & Weisburd, D. L. (2015). *Crime places in crime theory*. Crime and place, Crime prevention studies.

Friedrichs, D. O. (2018). *Critical criminology and the critique of domination, inequality and injustice, criminology and criminal justice*. Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190264079.013.246

Gabra, A., Sirat, M., Hajar, S., & Dauda, I. (2020). Cybersecurity awareness among university students: A case study. *Readers Insight, 3*(11). http://dx.doi.org/10.31580/sps.v2i1.1320

Hamm, M. S., & Spaaij, R. (2017). *The age of lone wolf terrorism*. Columbia University Press. https://doi.org/10.7312/hamm18174-002

Hinduja, S., & Patchin, J. W. (2007). Offline consequences of online victimization: School violence and delinquency. *Journal of School Violence, 6*(3), 89-112. https://doi.org/10.1300/J202v06n03_06

Jaana, J., Cornell, D., & Sheras, G. (2011). Identification of school bullies by survey methods. *Professional School Counseling, 9*(4), 305-313. http://dx.doi.org/10.5330/prsc.9.4.wh4n8n4051215334

Litwiller, B. J., & Brausch, A. M. (2013). Cyber bullying and physical bullying in adolescent suicide: The role of violent behavior and substance use. *Journal of Youth and Adolescence, 42*(5), 675-684. https://doi.org/10.1007/s10964-013-9925-5

Muir, K., & Joinson, A. (2020). An exploratory study into the negotiation of cyber-security within the family home. *Frontiers in Psychology, 11*, 424. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2020.00424

Pimentel, J. L. (2010). A note on the usage of Likert scaling for research data analysis. *USM, R & D Journal, 18*(2), 109-112.

Sezer, M., Sahin, I., & Akturk, A. O. (2013). Cyber bullying victimization of elementary school students and their reflections on the victimization. *International Journal of Social, Management, Economics and Business Engineering (Online Submission), 7*(12), 1942-1945. https://doi.org/10.5281/zenodo.1089669

Sorrentino, A., Baldry, A., Farrington, D., & Blaya, C. (2019). Epidemiology of cyberbullying across Europe: Differences between countries and genders. *Educational Sciences: Theory and Practice, 19*(2), 74-91. http://dx.doi.org/10.12738/estp.2019.2.005

Springer, R. (2014). Some current developments in Brazilian sociology of Crime: Towards a criminology. *International Journal of Criminology and Sociology, 3*, 175-185. http://dx.doi.org/10.6000/1929-4409.2014.03.16

Whang, L. S., & Chang, G. (2003). Internet over-user's psychological profiles: A behavior shambling. analysis on internet addiction. *Cyberpsychology & Behavior, 6*(2), 143-150. http://dx.doi.org/10.1089/109493103321640338

Yavuzer, Y., Gundogdu, R., & Dikici, A. (2009). Teacher's perceptions about school violence in one Turkish city. *Journal of School Violence, 8*(1), 29- 41. https://doi.org/10.1080/15388220802067797

Zhou, Z., Tang, H., Tian, Y., Wei, H., Zhang, F., & Morrison, C. (2013). Cyberbullying and its risk factors among Chinese high school students. *School Psychology International, 34*(6), 630-647. http://dx.doi.org/10.1177/0143034313479692

د. محمد منيف العجمي، أستاذ مشارك، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. حاصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية، 2008، الاهتمامات البحثية: المشاركة الشعبية، التغيير الاجتماعي، تأثير الديموقراطية والمشاركة السياسية، وسائل التواصل الاجتماعي وآثارها على المجتمع، الهوية الثقافية والتحديات.

الإيميل: m_alajmi95@hotmail.com

للاستشهاد:

العجمي، محمد منيف. (2024). الجرائم الإلكترونية الممارسة ضد المرأة الكويتية وآليات الحد منها: دراسة ميدانية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *50*(193)، 121-163.

https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i193.311

To cite:

Alajmi, M. M. (2024). Electronic crimes against Kuwaiti women and mechanisms for mitigation: A field study. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, *50*(193), 121-163.

https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i193.311